الفصل الثاني :المنحى التاريخي للحراك السياسي في الوطن العربي

تمهيد

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك سياسي وتحولات في المشهد والواقع العربي عدة تساؤولات تطرح نفسها حول طبيعة هذا الحراك، في ما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية، أم أنه وليد مواقع التواصل الإجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة العربية، أم أنه كان كان ردة فعل منطقية لشعوب عاشت حالة من الإحتقان والتهميش لعقود طويلة من الزمن.

للحراك السياسي في الوطن العربي بعد جيوستراتيجي مهم يتمثل أساسا في تأثيره في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة وما يرتبط بها على مستوى العالم، وبمجرد وصول هذا الحراك إلى محاور جيوسياسية شهد تباينات عديدة في توجهات الفاعلين الجيوستراتيجين والإقليمين كالبحرين، اليمن، سوريا، ليبيا، مصر، فالعالم العربي شهد تفكك بنية النظم التسلطية بفعل الحركات الإحتجاجية في بلدانه وأيا كانت ساحات الإحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة التغيير) فالهدف واحد هو إسقاط الأنظمة السياسية الديكتاتورية سواء عن طريق تغيير شامل للنظام أو تغيير جزئي عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والإقتصادية، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: طبيعة الأحداث في الوطن العربي**
- **المبحث الثاني: آفاق الحراك السياسي في الوطن العربي**

المبحث الأول: طبيعة الأحداث في الوطن العربي

حقيقة أن التطورات التي تشهدها المنطقة العربية تستدعي قراءة لمجموعة من المفاهيم التي تم توظيفها من خلال هذا الحراك، حيث استخدمت تسميات كثيرة منها ما يسمى بالربيع العربي، الثوارات العربية هذه التسميات التي تختلف في دلالاتها ومضامينها لكن عند إسقاطها على المشهد العربي النتيجة أكيد ستكون واحدة.

المطلب الأول: العلاقات العربية _ العربية قبل وبعد الحراك السياسي

حال المنطقة العربية اليوم متأثر جدا بأدوار الفاعلين الإقليمين والدوليين ومواقعهم، فقد إنطلقت الحركات الإحتجاجية الحاصلة في العالم العربي في ظل تغيرات جيوستراتيجية قد لا تتلاءم مع مقدرات الدول المعنية وطموحاتها[1]، فمنذ بروز ظاهرة الحراك السياسي في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا تصاعد الحديث حول تأثير هذا الحراك على المشهد السياسي العربي بصفة عامة وعلى العلاقات العربية العربية بصفة خاصة.

المجتمعات العربية اليوم أصبحت في أمس الحاجة إلى عملية تطوير جذرية تهدف إلى تحديث هياكلها وإصلاح مؤسساتها مع تجاوز حالات الركود والتخلف فيها، في المقابل تفادي الضغوط الخارجية المغرضة التي تطالب الحكام العرب بإصلاحات سريعة مرتجلة قد تتسبب في إحداث إنهيارات أو إنقسامات في جل الأقطار العربية، أو قد تمهد الطريق لسيطرة قوى متطرفة على السلطة.

الفرع الأول: العلاقات العربية _ العربية قبل الحراك السياسي

إتسم المشهد العربي قبل الحراك السياسي بوضوح الإنقسام ما بين محورين الأول محور الإعتدال الذي ضم كل من مصر والمملكة العربية السعودية ومعها باقي دول الخليج باستثناء قطر بالإضافة إلى الأردن واليمن، أما المحور الثاني فهو محور الممانعة قادته كل من سوريا بالإضافة إلى حزب الله الذي

---

[1] خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى".**المستقبل العربي**.ع.19 (جوان2013)، ص ص.39_ 43 .

فرض نفوذه على لبنان وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية واقتربت منهما قطر، بالرغم من أن المحورين إرتبطا بالدرجة الأولى بالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن سياسة المحورين فرضت توجهاتها على المشهد والسياسة العربية بصفة عامة وهو ما انعكس على مسار العلاقات العربية العربية بالشكل التالي[1]:

- **المسار الأول:** تصاعد التنسيق والتفاهم المصري السعودي المدعوم من باقي دول الخليج والأردن واليمن سياسيا وإقتصاديا، أما من جهة أخرى هذا المحور يمثل كتلة متوافقة في مواجهة المحور الآخر أي مواجهة السياسة الإيرانية الداعمة لذلك المحور.
- **المسار الثاني:** تزايد التحالف السوري القطري مع فصائل المقاومة وخاصة حركة حماس وحزب الله، وتصاعد الخلافات مع المحور الأول وانعكاس ذلك على العلاقات الثنائية بين دول المحوريين.
- **المسار الثالث:** عدم قدرة كل من المحورين على فرض وجهة نظره فيما يتعلق بايجاد حل للقضايا العربية المطروحة وانعكاس ذلك على العمل العربي الجماعي المشترك بصورة اكبر.
- **المسار الرابع:** إنشغال دول المغرب العربي بقضاياها الذاتية وتوجهاتها الإستراتيجية لدعم علاقاتها مع الدول الأوروبية خاصة تونس، المغرب، ليبيا، الجزائر.

ولقد أكد بلوغ الخلافات العربية مرحلة التشبع تزامنا بوصول ما بات يعرف بمعسكر الإعتدال ومعسكر الممانعة نقطة حرجة، فقد تأكد لمعسكر الممانعة محدودية الخيارات مع تأكده من عدم إمكانية التعويل على إستنهاض طاقات التغيير في مواقف معسكر الإعتدال، في المقابل وقف معسكر الإعتدال هو الآخر عند حافة العجز التي تدفعه الى عدم القبول بطروحات معسكر الممانعة .

الوطن العربي وقف بمعسكريه شبه عاجز أمام تراجع الموقف التفاوضي الفلسطيني وفي ظل هـ ذه الأجواء برزت موجة ما يمكن تسميته " **بخطاب النهايات**"، حيث تجمعت عام 2011 العديد من القضايا العربية تركز على ضرورة التأكيد على بلوغ القضايا المركزية في النظام العربي قمة نهاياتها وهو ما أكدته

[1] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة:الربيع العربي بين الثورة والفوضى** (القاهرة: دار الكتاب العربي،2011)، ص.20 .

حقيقة المواقف والتصريحات التابعة لكلا المعسكرين، كما يمكن إجمال مراحل العلاقات العربية العربية في خمسة مراحل كالتالي[1]:

- **المرحلة الأولى:** في الخمسينات والستينات والتي إنقسم فيها العالم العربي مابين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي وانتهت بالعدوان الإسرائيلي على مصر، سوريا، الأردن في5 جويلية 1967.
- **المرحلة الثانية :** كانت في السبعينات والتي تعد نموذج جيد للتعاون العربي العربي تجلى هذا التعاون في حرب أكتوبر 1973 وانتهت بزيارة "أنور السادات" للقدس وتوقيعه على معاهدة **كامب ديفيد** مع إسرائيل1979، وما تبعها من مقاطعة معظم الدول العربية لمصر.
- **المرحلة الثالثة :** في الثمانينات والتسعينات مرت بمرحلتين جسدتا بالفعل فكرة الشرخ والإنشطار العربي بحيث انقسم العرب في البداية بين مؤيد ومعارض للغزو العراقي للكويت والتي إنتهت بالإستعانة بقوات التحالف الدولي للمساعدة في تحرير الكويت.
- **المرحلة الرابعة:** بدأت مع مطلع الألفية الثالثة أظهرت هذه المرحلة الكم الهائل من التناقضات من المواقف العربية تجاه القضايا العربية المختلفة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، مفاوضات السلام مع إسرائيل، تقسيم الدول العربية إلى دول ممانعة ودول إعتدال.
- **المرحلة الخامسة :** برزت مع نهاية عام 2010 وإلى حد الآن وفي ظل ضعف النظام الإقليمي العربي الممثل بجامعة الدول العربية وعجزه عن مسايرة التغيرات المتلاحقة بالمنطقة العربية، لم يخلو النظام العربي وعبر مراحل تطوره من ظاهرة الخلافات العربية العربية، التي بلغت في بعض الأحيان درجة الشدة جعلتها تنفجر في شكل نزاع مسلح كمسألة الحدود الوهمية بين الأقطار العربية التي كرست مفهوم الدولة القطرية وعززت كيانها في المقابل خلقت خلافات بين العرب، علاوة على ذلك

[1] **المرجع نفسه**، ص.22 .

لا يمكن إغفال مشكل المياه وما يمكن أن تثيره من نزاعات في المستقبل سواء بين الدول العربية أو دول الجوار.

الغزو العراقي للكويت عام 1990 كانت بمثابة النقطة الفارقة في العلاقات العربية العربية بحيث إنقسم العالم العربي إلى ثلاثة معسكرا ت[1] ، الأول أعلن عن تأييده للعراق واعتبر أن حرب تحرير الكويت عدوانا على الأمة العربية مثلما فعلت الأردن وتبعتها اليمن، أما المعسكر الثاني تحفظ في موقفه مثل:الجزائر، تونس، موريتانيا، السودان، ليبيا، في حين المعسكر الثالث يضم السعودية، مصر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، المغرب مساند للكويت[2].

لتكون المحصلة النهائية تراجع ملحوظ في العلاقات العربية العربية وتهديد مباشرة للأمن القومي العربي منها ما هو سياسي مثل التجزئة التي تعرض لها الوطن العربي وسيادة مفهوم الدولة القطرية، ومنها ما هو إيديولوجي مثل التوظيف الخاطئ لمفهوم القومية العربية، ومنها ماهو إقتصادي كالمديونية والتبعية الإقتصادية، إضافة إلى ذلك لم تشفع العوامل الإجتماعية من وحدة الدين واللغة والثقافة والحضارة والثروة النفطية الهائلة في خلق نظام عربي قادر على حفظ الأمن القومي العربي أو حتى تحسين العلاقات التي تجمع بين دول الوطن العربي.

الفرع الثاني:العلاقات العربية _ العربية بعد الحراك السياسي

تدخل المنطقة العربية في الفترة الحالية مرحلة تحول كبير وحراك سياسي غير مسبوق أفرز تغيرات سياسية متلاحقة شملت ولا تزال معظم الدول العربية، وإن كان بدرجات متفاوتة مابين ثوارات أسقطت نظم سياسية سادت لسنوات طويلة وثورات لا تزال تناضل ضد نظم سياسية تستعصى حتى الآن على السقوط.

---

[1] محمد أحمد، الغزو الأمريكي _ البريطاني للعراق 2003: بحث في الأسباب والنتائج. **مجلة جامعة دمشق**.ع.43(2004)، ص ص.118 _ 121 .

[2] محمد أبو عمشة،" مستقبل العلاقات الإقتصادية العربية في ظل المغيرات الراهنة،أنظر الرابط التالي:
http://www.jeel_alakat Arabie.com/showarticle.php.p.3. (31/03/2014).

فمع بداية الحراك السياسي الذي إنطلق من تونس مرورا بمصر، ثم ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية العربية.

وقد أدت المتغيرات التي شهدتها دول الحراك السياسي إلى تغييرات عميقة في الساحة السياسية العربية من ناحية توجهات السياسية الخارجية لتلك الدول، بالإضافة إلى صعيد العلاقات الثنائية بين الدول العربية[1]، كما يعتبر وصول تيار الإسلام السياسي للسلطة في دول الحراك متغيرا كبيرا رغم أنه كان من المتوقع أن إكتساب هذا التيار للنفوذ والسلطة في كل من مصر، تونس، وليبيا بصفة خاصة سيعزز التحالفات بين النظم الحاكمة ومن المحتمل أن يؤدي إلى بلورة محور جديد على الساحة العربية، إلا أن إنشغال تلك الدول بعملية البناء الداخلي ومواجهة بعضها لأزمات إقتصادية حادة لم يسمح بتحقيق ذلك على أرض الواقع حتى الآن.

إن التحديات التي سيفرضها الحراك السياسي على الأمن القومي العربي من جهة وعلى التأثير في العلاقات العربية من جهة أخرى ينعكس بالسلب على طبيعة هذه العلاقات، فدول الحراك السياسي اليوم تعيش ثورتها الثانية بعد أن خاضت ثورتها الأولى في تصفية الإستعمار والإنتقال إلى التحرر، غير أن ثورتها الحالية ليست ضد قوى إستعمارية خارجية بل ضد ظلم داخلي وقع عليها وشمل كافة النواحي من جهة أخرى تأثر منطقة المغرب العربي بالمتغيرات الجديدة، كما أن وصول الإسلاميين الى سدة الحكم في كل من تونس وليبيا يمثل تحديا للعلاقات البينية للدول المغاربية تارة، وتارة أخرى ينعكس سلبيا على علاقاتها مع الدول الأوروبية التي تتخذ موقف الترقب تجاه النظم الإسلامية وتوجهاتها.

ورغم الدعوات المتكررة خلال العام الأخير حول ضرورة إعادة تنشيط الإتحاد المغاربي إلا أن التحديات الأمنية التي أفرزتها المتغيرات في تونس، وليبيا على وجه الخصوص لم تسمح باتخاذ أي خطوة إيجابية لتحقيق ذلك فقد عرفت المنطقة العربية تدهورا أمنيا متصاعدا على إثر سقوط نظام العقيد الراحل

---

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**(الدوحة: المركز العربي ودراسة السياسات، 2012)، ص.120 .

معمر القذافي[1]، في المقابل إندماج بعض الميليشيات المسلحة الراديكالية المتطرفة في أجهزة الأمن الليبية مع تزايد إنتشار الأسلحة بدون ضوابط .

الخريطة رقم 01: الحراك السياسي في دول الوطن العربي

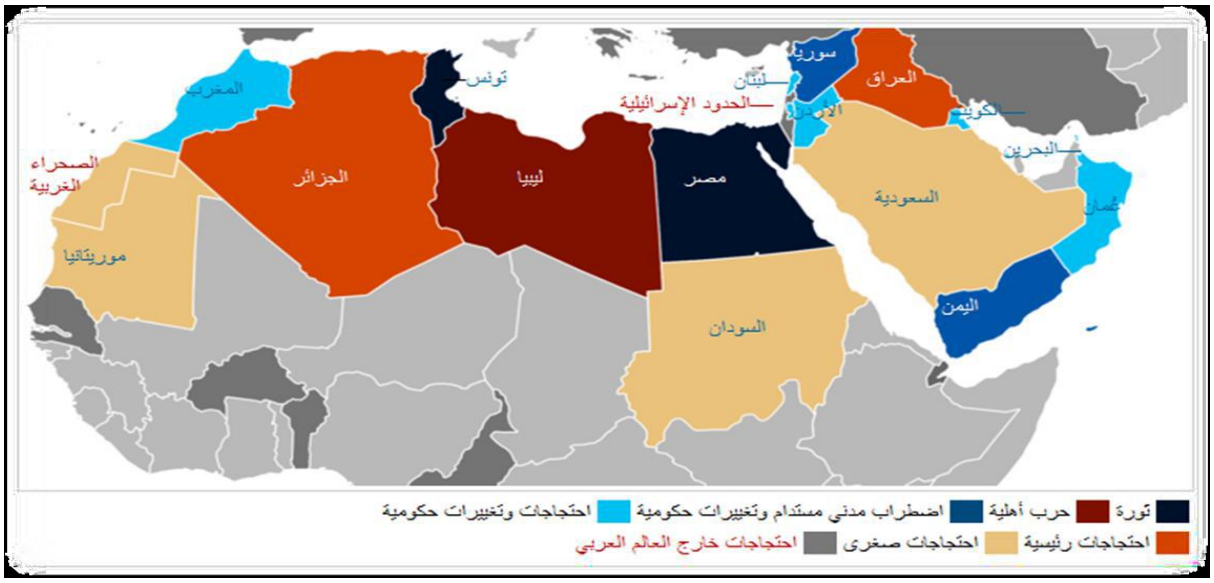

المصدر: منتدى الأعمال الفلسطيني. الربيع العربي...سيناريوهات المستقبل، ديسمبر 2011 . ص.4.

أ_ العلاقات مع دول الخليج العربي

منذ انطلاق الحركات الاحتجاجية وبروز ما بات يعرف بظاهرة الحراك السياسي في دول الوطن العربي سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التكيف مع متطلبات هذا الحراك [2]، خصوصا مع تصاعد مطالب القاعدة الشعبية في المقابل أكدت دول الخليج أكثر من مرة سعيها إلى تحصين مناعتها من تداعيات هذا الحراك الذي انعكس بدرجات متفاوتة على تفاعلات دول المجلس الخليجي، وخياراته في علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها بفعل هذا الحراك وتداعياته.

فالحراك السياسي كان بمثابة إختبار لدول الخليج والدول العربية للتعاطي مع القضايا العربية المطروحة والتي تتراوح بين الحماية وكبح جماح هذه الحركات الإحتجاجية، فقد كانت دول المجلس التعاون

---

[1] أحمد عواد نويران الفاعوري،" **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006 _ 2012**". مذكرة ماجستير(قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص.559 .

[2] **المكان نفسه.**

الخليجي لا سيما قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة تدعم موجات التغيير ضد الأنظمة الديكتاتورية إلى درجة أنه بعد حدوث هذه الحركات الاحتجاجية في منطقة شمال إفريقيا قامت دول المجلس الخليجي بتوظيف كافة وسائل التعاون السياسي والاقتصادي مع النظم الجديدة في كل من تونس، مصر، ليبيا، وقامت هي الأخرى بدعم الأحزاب السياسية المختلفة والتي بدت أنها الرابحة من التغيير الحاصل في البيئة السياسية المتحولة [1].

انحصرت مخاوف دول الخليج في المنطقة العربية من المتغيرات الجديدة تتمثل في وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم خاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بالإضافة إلى أن تصبح جماعة الإخوان المسلمين مصدر إلهام ودافع لتحريك ودعم الجماعات الإسلامية النظيرة في الدول الخليجية، وفعلا قد بدأت تظهر ملامحه في الكويت وله دعم خاص من قطر [2]، وعليه تباينت مواقف الدول الخليجية في التعامل مع تيار الإخوان المسلمين من دولة إلى أخرى، علاوة على ذلك التخوف من فكرة تصدير الثورة من هذه الدول إلى الدول الخليجية.

من جهة أخرى يمكن القول ان العلاقات المصرية الخليجية على وجه الخصوص مازالت قيد التشكل لأن تطوير العلاقة مع مصر لا يزال يعتمد على ترابط مواقف جميع دول الخليج، وعلى كل حال تتبنى الدول الخليجية سياسة تعتمد على الترقب والانتظار مع المحافظة على الحد الأدنى من العلاقات كإستراتيجية محورية في إدارة هذه العلاقات لأن قطع العلاقات مع مصر من شأنه أن يدفع مصر بالقوجه نحو إيران، ويبدو أن المشهد العربي الراهن يكشف القناع على عدد من التحديات نجملها كالتالي[3]:

---

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.25 .

[2] عياد محمد سمير،" **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**". مذكرة ماجستير(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2004)، ص.129 .

[3] علي التريكي، **الأمن العربي والتحديات في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** (باريس: مركز الدراسات العربي _ الأوروبي،1996)، ص.120 .

الهواجس الأمنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى حيث تشهد المنطقة العربية انقساما يشمل نصف النظام القديم(المتوجس) والنصف الآخر الجديد(المضطرب)، وهذه الدول من المفترض أنها تحرص على بقاء النظام العربي بعد الحراك السياسي على غرار النظام السابق بشرط تحكمه العلاقات الرسمية.

في القمة العربية 2011 أعلنت الجامعة العربية على لسان أمينها العام عمرو موسى عن مشروع "**رابطة دول الجوار**" الذي يدعو إلى ضرورة قيام كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران كفاعلين محورين وهذا المشروع هو بمثابة أهم مفاجأة لعام 2011 لما يعكسه من تحولات في الفكر والرؤى التابعة لجامعة الدول العربية، في المقابل هذه المبادرة العربية رافقها جدل وردود فعل عربية بينية مختلفة[1].

الحراك السياسي في المنطقة العربية خلف أثار مختلفة في تفاصيل المشهد الجيوسياسي سواء تعلق ذلك بدول المنطقة أو باللاعبين الدوليين والإقليمين، تونس ومصر لم تشخصا بوضوح معالم التغير الجيوستراتيجي في المنطقة العربية نتيجة قصر المدة الزمنية ومع ذلك فقصر المدة في حد ذاته كان كافي لإثارة قلق بعض الدول الكبرى ومنها إسرائيل على وجه الخصوص، ومع إنطلاق الحراك السياسي في ليبيا حصلت فعلا تفاعلات جيوستراتيجية تجلت في اختلاف تعاطي إتجاهات الرأي العام العربي مع قضية التدخل الأجنبي[2].

وانحصرت هذه التغيرات التي أحدثتها الأزمة الليبية في فكرة أن الدول الغربية المشاركة في مهمة حلف الناتو كانت على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة بنظام العقيد معمر القذافي، وبالتالي عمليات الناتو كانت عبارة عن جزء لحماية هذه الامتيازات(استثمارات نفطية واقتصادية)، في المقابل استفادت بعض الدول العربية من تعزيز حضورها في تفاعلات المشهد الجيوسياسي العربي ولاسيما قطر، إذ قامت بالدور الريادي في المبادرة الدبلوماسية في مجلس التعاون الخليجي مع تقديم الدعم العسكري والتقني للثوار الليبين.

---

[1] عياد محمد سمير، **مرجع سابق**، ص.131

[2] علي التريكي ،مرجع سابق،ص .126 .

كما ساهمت الثورة التونسية والليبية في تنبه دول المغرب العربي إلى المناخ الثوري العربي، فشرعت في التعاطي مع المطالب الشعبية بطريقة مختلفة عن السابق تميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي مثل ماحدث في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلن عنها الرئيس الجزائري في منتصف عام 2011[1]، في المقابل شخصت الحركات الإحتجاجية في كل من البحرين، اليمن، سوريا تفاعل القوى الدولية والإقليمية جيوستراتيجيا بشكل واضح وذلك لأسباب تتعلق بأهمية الموقع الجغرافي لهذه الدول.

في المقابل وقفت السعودية موقف مناهض للحركات الإحتجاجية فقد عارضت طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي كما أنها شجعت وجود أنظمة تسلطية، إضافة إلى ذلك دور المجلس الخليجي ساهم في في دفع جامعة الدول العربية لإتخاذ موقف من هذا الحراك السياسي العربي وبالتالي هذه المبادرة لعبت دور متقدم وريادي في الدائرة العربية.

المطلب الثاني: دوافع الحراك السياسي في الوطن العربي

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة ما لم تشهده طيلة عقود طويلة فقد ساهمت عوامل عدة في بروز بوادر الاتجاه نحو التغيير، وما شهدته الأنظمة العربية المعاصرة كالتوجه نحو الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية، وبالرغم من تمتع المنطقة بثروات هائلة إلا أنها عرفت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة توزيع الثروة [2]، إذ استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة في حين همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية.

كما أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية إلى بروز الحركات الاحتجاجية الشعبية بعضها ذات صبغة سياسية واجتماعية، البعض الآخر ذات صبغة دينية أو عرقية ومع تزايد القصر

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص.133 .

[2] محمد عصام لعروسي،"الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد". **المستقبل العربي**. ع.12 (أفريل2012)، ص ص. 120 _ 125.

السياسي والاجتماعي في كثير من الدول العربية في المقابل تصاعد دور القوى الإقليمية الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ازدادت حالة الضعف والشرخ الداخلي في المنطقة العربية.

فمنذ ربع قرن طرح عدد من المستشرقين الجدد بمقولة " **الاستثنائيات**" من مسارات التاريخ وقوانين علم الاجتماع وكأن العرب هم المقصودين بهذه الاستثنائية والمقصود من ذلك في نظرهم تجسيد فكرة نهاية التاريخ بالمعنى الهيجلي _ الماركسي وفحواها أن الصراع هو القاطرة المحركة للتاريخ.

وطبقا لصاموئيل هانتغتون Samuel Huntington في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية The Third ware of Democracy عبر عن فكرة تخلف البلدان ذات الأغلبية المسلمة، لم تشملها الموجة الأولى للديمقراطية ولا الموجة الثانية ولا الموجة الثالثة بل شاركت في موجات الديمقراطية الثلاث[1].

الفرع الأول: العامل الاقتصادي والاجتماعي

على الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، فلا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستوى الدخل مع غياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات في الدولة الواحدة في اتساع مستمر مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مع استئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي.

في المنطقة العربية يمثل الشباب أكثر من ث لث سكان المنطقة والفئة الشبابية تعاني من مظاهر إقصاء اقتصادي، اجتماعي، سياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له كما تعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب العربي إذ ترتفع مستويات البطالة إلى 25 بالمائة بين الفئات الشبابية مقارنة بالمتوسط العالمي14.4[2]، ومع توجه عدد من الدول العربية نحو تبني سياسات التحرير الاقتصادي

---

(1) Daniel Brumberg ,democratization in the arab world ?the trap of liberalized, **journal of democracy** vol.13,n°4.(October 2002) p.56.

(2) محمد عصام لعروسي، **مرجع سابق**، ص.124 .

واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الاقتصادي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بشكل سلبي على قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، ومن الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية _ طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي _ لا تعكس الواقع العربي فمثلا الجماهيرية الليبية تأتي في الموقع 53 وهذا يمثل مستوى مرتفع في التنمية البشرية، أما تونس في الموقع 71 ومصر في الموقع 101.

في هذا الصدد فإن المؤشرات الحديثة التي يعلق عليها صندوق النقد الدولي أهمية تونس ، وليبيا ومصر حدث تحسن في هذه المؤشرات في المقابل معدل نمو الناتج القومي في تزايد ومعه متوسط الدخل والاستثمارات الأجنبية، لكن ومع ذلك فهناك زيادة مستمرة في معدلات البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المقابل انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية.

إذن وتبعا لمؤشرات التنمية البشرية كما جاء في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP فإن غالبية الأقطار العربية قد حققت معدلات النمو الاقتصادي تتراوح ما بين 3.0 إلى 8 في المائة سنويا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين(2000 _2009).إذن فما هو نوع المعاناة والحرمان الذي يمكن أن يدفع أبناء الوطن العربي إلى التوجه نحو الحركات الاحتجاجية أو الانتفاضات الشعبية؟[1].

في السنوات الأخيرة تصاعد دور الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عالي من التنوع العرقي والديني، وقد كانت هذه الظاهرة كنتاج لعدة عوامل مختلفة في مقدمتها النظم السلطوية لعقود طويلة من الزمن حجبت الحريات العامة وبالتالي حرمان جماعة وإقصاء جماعة أخرى من حق حرية التعبير عن هويتها وثقافتها، كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا بسبب انسداد قنوات المشاركة السياسية مع تقييد الحريات السياسية المدنية[2]،هذا التميز دفع بالجماعات الفرعية في

---

(1) Daniel Brumberg ,**op ,cit**.p.58.

(2) توفيق المدني،"ربيع الثورات العربية".**المستقبل العربي**.ع.14 (جوان 2013)، ص ص .27 _ 30 .

العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية والالتفاف حول هوياتها الفرعية واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية.

الفرع الثاني: العامل السياسي

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية المتزايدة، لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات العامة، حرية تشكيل أحزاب وجمعيات واتحادات مع وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام.

إلا أن الدول العربية لم تستجب لهاته الضغوطات واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات التشكيلية التي لم تتغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل:المغرب، الكويت، مصر فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب، الإعلام، المجتمع المدني[1]، وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى عزوف المواطن العربي عن المشاركة في العملية السياسية في المقابل ضعف وترهل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وبالتالي انغلاق المجال السياسي وانسداد القنوات الشرعية للمشاركة السياسية أدى بالمهتمين بالشأن العام إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية.

ويتجلى الفساد الكبير عادة في مظاهر عديدة منها صفقات السلاح، تراخيص الاستيراد والتصدير إلى المحسوبية في تعيين الأقارب والأصاهر والمعارف في مناصب مرموقة بدون وجه حق [2]، والدليل على ذلك المشهد الليبي فقد رصد المراقبون أمرا مشابها بحيث تم وضع مستبد ليبي الراحل "معمر القذافي" بالإضافة إلى أبنائه وأولاد عمومته وأفراد قبيلته(القذاذفة) في كل مواقع المسؤولية فظلوا يحتكرونها لمدة

---

[1] محمد عصام لعروسي، **مرجع سابق**، ص . 123 .

[2] توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص . 25 .

أربعين سنة(1969_ 2011)، ونفس الحالة في تونس الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" وإن كانت المحسوبية في عهده شملت أساسا إخوة وأقارب زوجته من عائلة الطرابلسي[1].

ونجد نفس ظاهرة المحسوبية القرابية بشكل صارخ في "آل الأسد" في سوريا فلم يكتف الرئيس الراحل "حافظ الأسد" بتعيين إخوته فقط بل حتى أبنائه في أعلى مواقع الجيش والمخابرات والأمن الداخلي، ويبدو واضحا أن "بشار الأسد" في سوريا وعلي عبد الله صالح في اليمن مصران على أنهما فوق قوانين التاريخ والإجتماع، وحتى مصر صاحبة الدولة الأقدم في المنطقة العربية لم يبرأ نظامها السياسي بقيادة الرئيس المخلوع "حسني مبارك" في زمن الانحطاط من المحسوبية الصارخة على أعلى المستويات ، في المقابل تم رصد مجموعة من المبررات لقيام هذا الحراك السياسي في المنطقة العربية بالمختصر كالتالي[2]:

- تردي الأوضاع السياسية العربية وعجز النظام السياسي العربي عن مواجهة الأوضاع المستجدة على الساحة الدولية كما تم الذكر سابقا.
- الإدراك المتنامي لدى قطاعات متسعة من النخب السياسية والاقتصادية العربية بأن غياب الحريات الأساسية وعجز التنمية الفكرية العربية عن التطور.
- الضغوط الاقتصادية التي أتاحت بثقلها على كاهل المواطن العربي.
- تباطؤ عمليات الإصلاح السياسي الذي وعدت به النظم العربية شعوبها.
- انتشار الفساد في بنية العديد من هياكل الحكم والإدارة الأمر الذي انعكس على حياة المواطنين ودفعهم لليأس من إمكانية حل مشاكلهم والخروج من أزماتهم المستحكمة بيد العديد من النظم القائمة.

---

[1] سعد الدين إبراهيم،"عوامل قيام الثورات العربية". **المستقبل العربي** .ع.399 (ماي 2012)، ص ص.121 _ 127.

[2] إسحاق كافومبا سواري وآخرون: **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011) ، ص .185 .

- جمود المؤسسات السياسية التقليدية في البلدان العربية(أحزاب حاكمة وأخرى معارضة) في إمكانية إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب.

الفرع الثالث: العامل الخارجي

إن التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليمين في السياسات الداخلية لدول المنطقة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية ولكنه كان في فترات سابقة مرتبط بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية مع دعم هذه النظم السلطوية الموالية للغرب، ففي السنوات القليلة الماضية دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم عموما [1]، وبالنظام السياسي القائم في كل دولة عربية خاصة منها تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى شهدت الفترة الأخرى تصاعد ملحوظ في نفوذ قوى إقليمية صاعدة كإيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي فبالنسبة لإيران فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية قي المقابل قامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن.

من جهة أخرى العديد من صناع القرار الأمريكي كانوا يأملون دائما في أن تكون هاته الحركات الاحتجاجية بداية لحقبة جديدة في المنطقة [2]، فقد وصف الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" جل هذه الحركات الاحتجاجية "**بالفرصة التاريخية**" للولايات المتحدة الأمريكية، كما أثيرت العديد من التساؤلات حول طبيعة الدور الأمريكي في ما يحدث في المنطقة العربية ومدى انخراطها في عملية الحراك السياسي، فهل كان لها دور في إدارة هذا الحراك ومحاولة توجيه نتائجه وتحديد هوية أنظمة الحكم المستقبلية في بلدان الحراك

---

(1) **المرجع نفسه**، ص .187 .

(2) Andress Michel,**The State and social transformation in Tunisia and Libya**(New York :Princeton University press ,2012) p.75.

السياسي؟ في المقابل فيما تتجسد آليات التأثير التي استعملتها أمريكا، أم أن إسهامها لم يكن بالقدر الكافي الذي سوق له إعلاميا؟.

نشرت مجلة نيوز ويك News Week الأمريكية في 01 فيفري 2011 تقريرا حول وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين تناول هذا التقرير دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك في كل من مصر وكولومبيا وفنزويلا، وفي السياق عينه جاء التقرير الذي نشره مركز بيتر سبرغ Beter Sbergh لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 21 مارس 2011 حول الدور الأمريكي في إثارة هذا الحراك السياسي بدول المنطقة العربية، والذي تحدث تعبئة الجماهير من خلال شبكات التواصل الاجتماعية[1].

وتشير هذه التقارير إلى أن خوف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مصالحها منذ بداية الأحداث بسبب فقدان وانهيار النظم الحليفة لها، جعلتها تضع منذ البداية خططها لاختراق البلدان العربية وذلك عن طريق تأسيس شبكات الديمقراطية وإعدادها للمشاركة فيها وتوجيهها في الاتجاه الذي ترغب فيه[2].

وعليه يمكن القول أن إيديولوجيا الفوضى الخلاقة لا تنحصر في إشاعة الفوضى فقط بل في كونها أيضا وسيلة وأداة تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية عبرها من خلق مسوغات تفتح لها السبيل للتدخل مع إملاء تصوراتها.

المطلب الثالث: انعكاسات الحراك السياسي على آفاق الإصلاح السياسي في الوطن العربي

لقد أحدثت الحركات الاحتجاجية في بلدان الوطن العربي وفي فترة قصيرة تغيرات جوهرية بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية، كما شكلت ضغوطات متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها

---

(1) Hamde Blij, Changing Geographies: "the Domino Theory and the Arab Spring" http://deblij.net/documents/opinion-july2011pdf (12/04/2015) .

(2) عبد القادر فهمي، **النظام الإقليمي العربي احتمالات و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**(عمان: دار وائل للنشر،1996)، ص. 152 .

الاحتجاجات و الاضطرابات الداخلية متأثرة بالحراك السياسي، وساهمت إلى حد بعيد في تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة ولو نسبيا في بعض الأقطار العربية وإن كانت مؤقتة.

ومن غير المستبعد أن يساهم الحراك السياسي في إعادة تشكيل المستقبل السياسي للمنطقة العربية برمتها وبالتالي سيكون لها انعكاسات وتداعيات كبيرة على الوضع الإقليمي، خصوصا فيما يتعلق بموازين القوى والتحالفات ونفوذ الدول الفاعلة المؤثرة في الإقليم كإيران، تركيا، إسرائيل[1]، فمن الطبيعي جدا أن يكون لمثل هذه الأحداث أصداء وتداعيات عالمية.

إن عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي عي عملية ضرورية جدا لأن أنماط وأشكال السياسة الحالية السائدة في الوطن العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة، وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها والسبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم والسلطة.

الفرع الأول:الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

وفقا لهذه التغييرات التي أحدثها الحراك السياسي في دول الوطن العربي على الصعيد الداخلي أكيد سيكون هناك تغيير في العلاقات الدولية، وبالتالي ستكون هناك سياسات خارجية جديدة تتماشى مع المصلحة الوطنية، من هذا المنطلق أثيرت عدة تساؤلات حول طبيعة الحراك السياسي هل سيقود بالفعل إلى إصلاحات وتغييرات حقيقية من شأنها أن تفضي إلى تحول حقيقي نحو الديمقراطية.؟ وهل طبيعة تلك التغيرات التي طرأت على الأنظمة العربية وبرامج الإصلاح عموما فعلا أدت إلى ديمقراطية حقيقية[2].؟

إن تحقيق الديمقراطية في العالم العربي مشروع حتمي سواء عبر الحراك السياسي أو عبر الإصلاح فالمستقبل العربي مرهون بفرضيتين هما الأولى: تتمثل في وعي الأنظمة ومدى كفاءتها في خلق البدائل السلمية وقدرتها على الانخراط في عملية التغيير عبر الإصلاحات السياسية والدستورية الكفيلة بإحداث نقلة

---

[1] عبد القادر عبد العالي،"التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي".**السياسة الدولية**.ع.29 (أفريل 2014)، ص ص.81 _ 87.

[2] رضوان زيادة ، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية.**السياسة الدولية**.ع.23 (2011)، ص.147 .

نوعية على مستوى الممارسات والتماثلات القادرة على بناء الثقة في تدبير الشأن العام، أما الفرضية الثانية: تتمثل في نجاح القوى التي أسقطت النظامين التونسي والليبي في بناء دولتين ديمقراطيتين، في المقابل الفشل سينعكس سلبا على المنطقة برمتها بينما النجاح سيؤسس لديمقراطية حقة.

اتسمت الأنظمة السياسية العربية بسلوك التوريث السياسي ففي كل من تونس، اليمن، مصر، سوريا، ليبيا كانت مشاريع توريث الحكم مطروحة بقوة في المقابل ضرورة الاحتفاظ بخصائص الحكم القديمة المبنية على التسلط وقمع أي مظهر من مظاهر الاحتجاج والتغيير السياسي [1]، بالإضافة إلى ذلك فإن موجة الحراك السياسي التي تسود الوطن العربي حدثت عبر أنظمة تتفاوت في مستوى القمع وطريقة استيعاب المعارضة.

إن وجود محيط إقليمي قد يساعد أو يعرقل عملية التحول الديمقراطي حتى أن بعض الدول في المنطقة العربية لا تزال متخوفة من هذا الحراك في المقابل تصفه بالفوضوي والمدمر، علاوة على ذلك الصراع العربي الإسرائيلي عرقل مسار التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

أ _ ضرورة الإصلاح من الداخل

أربكت مشاريع الإصلاح الدولية الحكومات العربية ولم يعد ما كانت تعتصم به من حجج في مواجهة دعاوي الإصلاح من الخارج مثل رفض التدخل في الشؤون الداخلية، فتحولت سياسات الحكومات العربية إلى العمل بمحاذاة المشروع الدولي للإصلاح مع استيعاب المطالب الداخلية للقاعدة الشعبية وليس التفاعل معها، من هذا المنطلق بادرت دول الوطن العربي إلى التجاوب مع احتياجاتها الأمنية من المشروع الدولي مثل مكافحة الإرهاب، التطرف الديني، الهجرة الغير شرعية فالدول العربية تجاوبت مع تلك المطالب التي لا تشكل مساسا بهيمنة النخب الحاكمة كالاستجابة لحقوق المرأة في المشاركة السياسية التي امتدت إلى كل البلدان العربية من خلال التعهدات الرسمية ما عدا المملكة العربية السعودية.

---

[1] سحقي سمر،"الحراك العربي بين المحددات الداخلية والمتغيرات الدولية".**الرائد المغاربي**.ع.29 (أوت 2012)، ص ص.41 _ 50.

أقر البحرين دستور يتضمن لائحة لحقوق الإنسان تنافس الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بينما لجأت الجزائر إلى التحقيق في مصير المختفين فقد حجبت إمكانية محاسبة المسئولين، وعليه يمكن إجمال الآراء المتوافقة حول حول مشاريع الإصلاح فيما يلي[1]:

- الدعوة إلى التعددية السياسية والإعلامية.
- إعادة تعريف السلطات في الدولة على نحو يحقق مبدأ الفصل بين السلطات.
- استقلال السلطة القضائية مع إلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي.
- تحديد فترة ولاية رئيس الدولة في النظم الجمهورية مع إجراء انتخابات رئاسية قائمة على أسس تنافسية.
- تحرير الإعلام وحظر الحبس في قضايا الرأي العام.
- الشفافية في مجال اتخاذ القرارات السياسية والإدارية والاقتصادية مع مكافحة الفساد المالي والإداري.
- إطلاق الحريات المدنية والسياسية في المقابل تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون(ترسيخ دولة الحق والقانون).

ب . الإصلاح السياسي بين ثنائية الفعل الثوري والانتقال الديمقراطي

يطرح تحليل أحداث الحراك السياسي في الوطن العربي العديد من التساؤولات المهمة فما الذي جعل مثل هذه الظاهرة تكون شرارة لانطلاق الحراك في تونس على خلفية انتحار الشاب"محمد البوعزيزي".؟ وماهي شرارة الانطلاق في بقية الدول العربية التي طالتها ظاهرة الحراك السياسي؟، في المقابل كيف كان مسار التطورات بعد الحراك أهو النجاح، التعثر، أم الإخفاق؟.وكيف كان تأثير الحراك في قضية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي [2].؟

---

[1] رضوان زيادة، **مرجع سابق**، ص.149 .

[2] Elizabeth Kier and Ronal Krebs,**eds, in wars wake :international conflict and the flate of liberal Democracy**(New York :Combridje University press,2010) pp.17 _ 18 .

أدى الحراك السياسي في آتونه إلى تجاوز الانقسامات السياسية والاجتماعية والإثنية وهو ما مكن من تقديم نموذج حضاري ملهم نجح في استقطاب اهتمام الرأي العام العالمي، لكنه لم يكن موضع بحث وتدقيق على نحو يعزز من إستمراريته واستدامته يفند الانقسام الذي غرسه نظام الاستبداد للدول العربية(دول الحراك).

كما يقع على عاتق قيادة السلطة في المرحلة الانتقالية وبالمثل على حركة حقوق الإنسان مع الالتزام بالعمل على تفعيل آليات المحاسبة والإنصاف بشأن الجرائم التي ارتكبتها نظم الحكم العربية من خلال قمع حركة الاحتجاجات الشعبية[1]، وبالتوازي مع ذلك تبدو قضية الإصلاح السياسي ذات أهمية بالغة ليس فقط على صعيد محاسبة وعزل المسؤلين، ولكن أيضا على صعيد تصفية التراث السلبي لعمل الأجهزة الأمنية من خلال التعديلات ذات الطبيعة الهيكلية والإدارية في المقابل تفعيل سيادة حكم القانون.

الفرع الثاني:عتبات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

لقد عملت كتابات السياسة المقارنة على تفسير غياب الديمقراطية في العالم العربي وكذا الحواجز التي تحول دون قيامها، فهناك مقاربات حاولت تفسير الآليات التي ساعدت على إستمرار بقاء الأنظمة التسلطية، بمعنى إلى أي وجهة تتوجه الأنظمة العربية؟، من أين تبدأ؟، هل من الأعلى أم من الأسفل؟، هل تراهن على التفكيك الذاتي من داخل الأنظمة وفق منطق الإصلاح أم المراهنة على التفكيك العنيف من خارج النظام وفق منطق الثورة؟، وهل التوجه سيكون نحو التراث أم الحداثة؟، عموما نضجت عدة مداخل لتفكيك الأنظمة التسلطية هذه المداخل تولدت عن أدبيات السياسة المقارنة نتيجة تتبع حالات الموجة الثالثة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية والشرقية، وكذا المحاذير التي تفرضها الخصوصيات العربية يمكن إجمالها كالتالي[2]:

---

[1] محسن عوض، **الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري2001 _ 2011** . ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة الإقليمية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. (أفريل2011)، ص.59 .

[2] رضوان زيادة، **مرجع سابق**، ص .153 .

- أطروحة ديمقراطية من دون ديمقراطيين: أجمع الدارسين للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي رافقت الموجة الثالثة في الأنظمة العربية على أن الحالة العربية تبدو مستعصية عن التحول فقد بينت مختلف التجارب أن عملية التحديث السياسي، والتحول الديمقراطي في البلدان العربية كانت دائما خاضعة لتوجيه الأنظمة السياسية لدرجة أن الأنظمة تحتفظ بحق التراجع على الإصلاحات في أي وقت تريد.

ونتيجة تغير أنماط الاعتماد المتبادل سواء داخل الدول أو في النظام الدولي فإن الدول العربية وجدت نفسها غير قادرة على التحكم والضبط لأنها لم تصبح قادرة على احتكار صناعة القيم والولاءات، كما أن الحراك بدأ يتأسس من خارج إرادة وسيطرة الدولة وبالتالي في ظل هذه الظروف تصبح فعالية الأنظمة التسلطية محل تساؤل ويصبح بقاؤها شكلي في مواجهة البيئة الوطنية والدولية.

- الأنظمة العربية قادرة على إشغال المعارضة بإصلاحات غير جوهرية ولا تتناول مصادر القوة والسلطة الحقيقية، إذن فالمشكلة تبقى قائمة بمعنى إقصاء المعارضة يقابله إصلاحات شكلية.

وهذا يعني أن الديمقراطية في المنطقة العربية لا يمكنها أن تقوم على منطق الإصلاحات التي تقودها الأنظمة بمفردها، فالتجارب أثبتت أن الإصلاحات السياسية العربية أدت إلى ترسيخ الاستبداد وإطالة عمر الأنظمة التسلطية من خلال المناورة على الولاءات ماقبل القومية، مستفيدة بذلك من عدم اكتمال عملية بناء الأمة وبالتالي فدور المعارضة لا يجب أن يكون منحصر فقط في مجرد المطالبة بالإصلاحات ولكن بالمشاركة فيها.

إن الحراك السياسي في دول المنطقة العربية إن صح التعبير كان بشكل مفاجئ ولكنه يبقى محاط بسؤال هل يمكنه أن يغير فعلا ويصل إلى الأماكن الفعلية للسلطة؟، فالمراحل الانتقالية أثبتت عدة ملاحظات كالتالي[1]:

[1] محسن عوض، **مشروعات الإصلاح المطروحة على المنطقة العربية**(القاهرة: دار المستقبل العربي،2004) ، ص.152.

- في حالة الدول المنسجمة ثقافيا واجتماعيا أي تلك التي حالة من نضج الدولة الوطنية والجماعة السياسية الانتقال يكون بدون تكاليف فتزداد فرص الترسيخ الديمقراطي مثل حالة تونس.
- في حالة الدول التي تبنت توجه الاستبدال أي استبدال نظام بدون أن يحدث توافق جديد كأساس للحكم، تزداد صعوبات الترسيخ والخروج من المرحلة الانتقالية مثل حالة مصر التي تعبر عن توتر كبير بين قوى النظام الكلاسيكي والقوى المعارضة التي استولت على السلطة بعد الثورة، لذلك فمنطق الإقصاء لنخب النظام القديم لا يساعد على الترسيخ الديمقراطي.
- في حالة الدول ذات الأغلبية الإثنية والقبلية المهيمنة تزداد الصعوبات بشكل كبير، بحيث أن سقوط النظام القائم ينتهي بطرح توجه راديكالي يتعلق بمصير الدولة في حد ذاتها مثل حالة ليبيا واليمن طرح في كلا البلدين فكرة ديمقراطية المحاصصة.

الفرع الثالث:أهم إنعكاسات الحراك السياسي على آفاق الإصلاح السياسي

يبدو من الواضح أن تداعيات الحراك السياسي لم تقتصر فقط على الوضع السياسي في العالم العربي فحسب بل كانت هناك تأثيرات وانعكاسات كثيرة على الشق الاقتصادي الذي سيلقي بظلاله على الشق الثقافي، فكان سببا لتراجع الأداء الاقتصادي مليء بإختلالات هيكلية مزمنة في كافة القطاعات.

ولقد جاءت بعض الخطوات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كمحصلة للجهد الرسمي والبعض الآخر كان محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، التي تتم عادة بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية الثقافية والسياسية السائدة ومن خلال مجموعة من الأبنية والمؤسسات القائمة [1]، فالجمود السياسي في العالم العربي هو أحد الأسباب الرئيسية للحراك السياسي وهو كذلك أبرز أسباب التخلف والفساد مع نشوء العديد من الأزمات الحادة داخل المجتمع.

[1] جون آر برادلي، **مابعد الربيع العربي** (تر:شيماء عبد الحكيم طه)(مصر:كلمات عربية للنشر والتوزيع ،2013)، ص.75.

بيد أن مجمل عمليات الإصلاح السياسي بوصفها آليات تغيير تمارس في الدول الديمقراطية بصورة دائمة وقناعة تامة، لأنها تستهدف في المقام الأول إشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين في العملية السياسية مع معالجة مكامن الضعف والخلل الذي يعتري النظام السياسي ليكون أكثر فعالية ، فحينما تتلاشى فاعلية النظام السياسي الذي يترتب غالبا عليه خلق العديد من الأزمات الداخلية، مع عدم القدرة على حلها يمكن وصف الدولة التي يديرها هذا النظام بالدولة الفاشلة أو شبه الفاشلة.

فلقد صنفت البلدان المعنية بالأمر إلى 03 أصناف كالتالي[1]:

الأولى:هي تلك الدول التي تم التخلص فيها من النظام بنجاح كتونس، مصر، ليبيا.

الثانية:هي تلك الدول التي لا تزال تدور فيها معارك طاحنة غير محسومة مثلما هو الحال في سوريا.

الثالثة:هي تلك البلدان التي دفع بهم الحراك السياسي إلى تعديل مسارهم مع وضع إصلاحات دستورية كالمغرب، البحرين، الجزائر.

الجدول رقم 01: يمثل حالة التحول السياسي في بعض دول الوطن العربي من 2008 _2012

Country	2008	2010	2012	2008−2012
Egypt	4.40	4.22	4.08	−0.32
Bahrain	4.63	4.42	4.35	−0.28
Yemen	**3.90**	**4.23**	**3.70**	**−.020**
Libya	**2.98**	**3.20**	**3.10**	**0.12**
Syria	**2.60**	**3.23**	**3.18**	**0.58**
Tunisia	**3.95**	**3.78**	**3.85**	**−0.10**

Source: Jan Volkel:the bti 2012:looking back on the Arab spring an interpretation of recent political development .in:bertelsmann stiftung :one year after.gutershol 2012.p17.

[1] أمحند برقوق،" الإصلاح السياسي في الوطن العربي _ رؤية مستقبلية_ "، أنظر الرابط التالي:
http://www.ndexers/d.59fc47_4c27_8cdb.htm (13/03/2015).

التعليق:

بالرجوع إلى التقرير السنوي الذي تصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعام 2012، انتقد معدو التقرير المعنون بـ "**قوانين معاقبة الثورة المصرية**" أبدى التقرير تخوفا بشأن زيادة معدل قضايا التعدي على حرية المعتقد وحرية التعبير بحيث تناول التقرير أيضا أوضاع المنظمات الأهلية والنقابات العمالية في المقابل انتقد مواصلة حكومة الرئيس "محمد مرسي" تقاليد سياسات وممارسات نظام المخلوع "حسني مبارك" في معاداة النقابات المستقلة والمنظمات الأهلية، مع السعي لإحلال الحزب الحاكم الجديد محل القديم في السيطرة على الإتحاد العام للعمال[1].

كما عرفت مصر في هذه الفترة 2008 _2012 صدامات عنيفة بين مختلف التيارات خاصة بين الأحزاب ذات التوجه الإسلامي والعلمانيين والليبيراليين ما خلق حالة من التوجس العام خاصة بعد فوز حزب النور الإسلامي ذات التوجه الإسلامي على نسبة 25% من مقاعد مجلس الشعب.

أما في حالة البحرين أعلنت حالة السلامة الوطنية التي منحت الصلاحيات الواسعة للقائد الأعلى للقوات المسلحة، في حين اليمن قبل وبعد انهيار نظام الرئيس علي عبد الله صالح عاش ولا يزال يعيش حالة استثنائية عربية ثلاثية الأبعاد[2]:الصراع بين الحوثيين والحكومة وينظر له باعتباره امتداد لصراع إقليمي بين الشيعة والسنة، صراع بين الحكومة وتنظيم القاعدة إضافة إلى التوتر الجاري بين الانفصالي بين شمال وجنوب اليمن.

في حالة ليبيا الإعدام دون محاكمات الذي تعرض إليه الرئيس الراحل "معمر القذافي" وأحد أبنائه والكثير من أتباعه مع الاستخدام المفرط للقوة في بلدة بني وليد، بالإضافة إلى التوتر الانفصالي في غرب ليبيا علاوة على ذلك الغموض الذي يكتنف المستقبل السياسي للحكومة الانتقالية في المقابل خلق حالة من

---

(1) يوسف زدام، **مرجع سابق**، ص.291 .

(2) **المكان نفسه.**

الفوضى العامة مع عجز حاد في سيطرة الحكومة المركزية [1]، وهو ما ميز ليبيا بعد انهيار النظام الحاكم برئاسة العقيد الراحل معمر القذافي.

بالنسبة للحالة التونسية قدمت نموذجا سلميا للاحتجاج لكنها عرفت نوعا من الفوضى متعلق بمسار تنصيب الهيئة السياسية الانتقالية بعد مغادرة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وما تلاه من مظاهر العنف السياسي بين تيار الشباب السلفي وقوات الأمن، كما تم تقديم تفسير للمسار السلبي لسوريا بعد اندلاع الحركات الاحتجاجية.

[1] محمد سعدي، **مرجع سابق**، ص.26 .

المبحث الثاني:آفاق الحراك السياسي في الوطن العربي

إن أحداث الحراك السياسي المندلعة في ديسمبر 2010 والتي ما تزال مشتعلة لحد الآن هذه الأحداث تمثل أضخم تحول في المشهد السياسي العربي، فموجة الاحتجاجات الشعبية أطاحت بالعديد من الأنظمة وأحكمت الخناق على أنظمة أخرى.في المقابل لقد عكس الحراك السياسي مختلف الإحباطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، إلا أنه ومع ذلك كان له مضاعفات دولية وإقليمية واسعة النطاق.

فالحراك السياسي في الوطن العربي له أجندة داخلية ركزت بشكل رئيسي على قضايا التحرر والإصلاح الداخليين كما عزز فكرة الإحساس بالتمكين الوطني بمعنى تعزيز النفوذ الذاتي العربي،إذن هذا الحراك نقطة قوة مكتسبة للوطن العربي وخسارة صافية لنفوذ القوى الخارجية، ففي البلدان التي أصبحت أكثر ديمقراطية يضطر القادة للاستجابة بشكل متزايد لرغبات ومصالح شعوبهم وهذا يعني أنهم سيكونون أقل انصياعا للتلاعبات الخارجية.

المطلب الأول:سيناريو سيطرة القوى الإسلامية

وفقا لهذه التغيرات التي حدثت في الوطن العربي على الصعيد الداخلي أكيد سيقابله تغيير على صعيد العلاقات الدولية، وبالتالي سيكون مستقبل النظام السياسي في دول الحراك غير واضح المعالم ولكن هناك بعض السيناريوهات من المحتمل حدوثها وممكن جدا أن تسيطر على زمام الأمور في دول الحراك، بحيث شهد الشرق الأوسط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف مما كان له الأثر الأكبر على مجرى العلاقات الدولية لدول المنطقة بما فيها الدول العربية[1].

[1] عبد الغفور عبد الشيوخ، **مرجع سابق**، ص.120.

الفرع الأول:سيطرة القوى الإسلامية المعتدلة

جميع القوى الإسلامية في الشرق الأوسط والعالم العربي ليست من القوى المتطرفة وإنما هناك قوى معتدلة أمثال جماعة الإخوان المسلمين والمتمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، حركة النهضة الإسلامية في تونس، حزب التنمية والعدالة في المغرب، وأحزاب أخرى في الوطن العربي فالكثير من هذه القوى المعتدلة لا تقوم سياستها على أساس الكراهية للغرب أو تقسيم العالم إلى عالم الكفر والإيمان بل تقوم سياساتها على فكرة البراغماتية، ويظهر ذلك جليا في توضيح "محمد مرسي" بقوله:" إننا نرغب بأي نوع من العلاقات من الجميع بشرط ألا يتم التدخل في الأمور الداخلية "[1].

إن وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم يعكس في جانب ما منه النفوذ الواسع الذي تتمتع به الحركات الإسلامية في محيطها، فعملية توسيع نفوذ الإسلام السياسي لم يأت فجأة فهو ليس وليد الحراك السياسي فقط إنما هو نتاج لعمل تراكمي سابق، وبالتالي فإن عملية الوصول إلى السلطة هو تتويج لذلك العمل النضالي الطويل كما أنه ترجمة حقيقية لمستوى النفوذ الذي تتمتع به الحركات الإسلامية في الوسائط المجتمعية.

فخيار الحكم الإسلامي يستمد شرعيته من الشريعة الإسلامية إحتذاءا بالثورة الإيرانية، أو بعض وجوه الحكم في المملكة العربية السعودية أو السودان خصوصا في تلك الدول التي تنشط بها جماعات إسلامية واسعة النفوذ [2]، فقد جاء في تصريحات ممثلي الحركات الإسلامية في تونس "راشد الغنوشي" وجماعة الإخوان المسلمين بمصر وليبيا بأن هدفهم هو إقامة دولة مدنية وليس دولة دينية.

---

[1] علي حيدر، "الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة".**المستقبل العربي**.ع.12 (جوان 2012)، ص ص.117 _ 128.

[2] عبد الغفور الشيوخ، **مرجع سابق**، ص.124 .

ومن النماذج الأقرب التي يمكن إستدعاؤها للتطبيق بعد الحراك السياسي في الدول العربية فهي على نوعين كالتالي[1]:

- **النموذج التركي:** هو نموذج يؤكد الهوية العلمانية للدولة في دستوره في المقابل الجيش الأتاتوركي وفق هذا الدستور يقوم بحماية النظام الأساسي للدولة، وقد تجلى هذا النموذج إسلاميا مع سياسة العمق الإستراتيجي لتركيا ومبدأ العثمانية الجديدة الذي يؤكد دور تركيا كقوة ناعمة تطبق سياسة "صفر مشاكل" مع الدول المجاورة، فالبرغم من ثورية اللغة الأردوغانية أحيانا في اعتماد مبدأ المصالح الإقليمية أكثر من التوجهات الدينية، وما يتميز به هذا النموذج هو الحفاظ على وضع خاص للجيش في سيطرته على دوائر الأمن الإقليمي والشؤون العسكرية وقرارات الحرب، ولعل هذا ما حاولت أن تنحو به وثيقة المبادئ الأساسية للدستور المصري ، لكن المسألة البراغماتية في الممارسة التابعة لحزب العدالة والتنمية جعلا النموذج التركي الأكثر محافظة على مدنية الدولة، وهو الأمر الذي تسعى لتحقيقه تونس ومصر معا.
- **النموذج الإيراني:** يجسد هذا النموذج علامة على الصحوة الإسلامية وإعلانا قويا باعتبارها قمة صعود ونجاح الإسلام السياسي في العالم الإسلامي، وقد غدت الحركات الإسلامية حركات اجتماعية قوية تمثل المعارضة الأقوى والأكثر حضورا للأنظمة الحاكمة "**العدو القريب**" في المنطقة، وكذلك قوى محور الممانعة للقوى العالمية الكبرى " **العدو البعيد**"، أن المواقف العملية المتأخرة كدعم إيران للثورة السورية المستمرة ضد نظام بشار الأسد القمعي قد باعدت جزئيا بين تيارات الإسلام السياسي السني كالإخوان المسلمين وحركة النهضة وغيرهما وبين إيران وحلفائها الداعمين لنظامه بكل قوة، فإن تصريحات سابقة لمختلف مرشحي الرئاسة المصرية رحبت بالاقتراب مع إيران في المقابل استئناف العلاقات المقطوعة معها.

---

[1] هاني نسيرة،"تركيا أم إيران النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس".**السياسة الدولية**.ع.129 (جويلية 2012)، ص ص.62 _ 70.

الفرع الثاني:سيطرة حكومة ائتلافية إسلامية مع حكومة ليبرالية

في الشرق الأوسط والعالم العربي يوجد عدد كبير من الأحزاب الإسلامية ذات التوجه المتطرف والأغلبية الساحقة من هذه الأحزاب والحركات لها صلة وثيقة بتنظيم القاعدة الإرهابية من بين هذه الأحزاب حزب النور في مصر، فانتفاضة الجماهير العربية الثائرة في وجه الأنظمة المتواطئة مع الغرب دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاطي مع المتغيرات السياسية على الساحة العربية ضمن إستراتيجيتين كالتالي[1]:

- **إستراتيجية الاحتواء:** حاولت من خلالها أمريكا احتواء الانتفاضات الشعبية فبدأت بالتقرب من جماعة الإخوان المسلمين مع دعم رياح التغيير لتظهر بمظهر الراعي الرسمي للتحولات الديمقراطية في العالم العربي، لكن إرادة الشعوب ألزمت أمريكا بالتنازل عن حلفائها من زعماء العرب.
- **إستراتيجية الإفشال الإيجابي** :شعور الولايات المتحدة الأمريكية بأنه من الصعب احتواء الحركات الاحتجاجية بشكل تام فبدأت تنتهج إستراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي والهدف من وراء ذلك منع قيام وحدة إسلامية في المنطقة العربية، في المقابل السعي لدعم الثورات المضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة من أجل تغيير نظام الحكم فيها لنظم أكثر استجابة وانسجاما مع الرؤى الأمريكية.

المطلب الثاني:سيطرة قوى الجيش

إن مخرجات الحراك السياسي في الدول العربية أدى إلى درجة عالية من الفراغ السياسي مع غياب الأدوار الميدانية للدولة خاصة في المجالات السياسية والأمنية، فبسبب انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو النزاعات الداخلية، وعلى هذا الأساس يشكل الاعتراف بنتائج الانقلابات العسكرية والسلطة المترتبة

[1] ريم محمد موسى، **مرجع سابق**، ص.129 .

عنها أحد مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول [1]، وبالتالي الامتناع عن اتخاذ أي موقف ليقابله على أرض الواقع تعليق عضوية تلك الدولة.

وعليه احتمال سيطرة الجيش على السلطة لا يمكن إلا في ظل توفر مناخ مناسب وذلك في حالة عدم اتفاق القوى السياسية على شكل النظام السياسي، مع انتشار الفوضى وحدوث الحروب الأهلية أو يمكن الحدوث في حالة سيطرة الإسلاميين المتطرفين على السلطة مع تحويل الدولة إلى دولة معادية للغرب وحليفة للجماعات الإرهابية، هنا يمكن لقوى الجيش أن تتدخل وفي كلا الحالتين سيكسب الجيش الرضا والقبول من الغرب لأن حدوث أحد الاحتمالين السابقين سيعرض المنطقة إلى حالة فوضى تهدد السلم والأمن الدوليين[2]، وبالتالي إلحاق الضرر بالمصالح الغربية، وفي حالة سيطرة الجيش على الحكم لا يمكن تصور تغيير جذري في سياسات الدول بل إنها ستساير سياسات الأنظمة الغربية.

[1] هاني نسيرة، **مرجع سابق**، ص . 64.

[2] ريم محمد موسى، **مرجع سابق**، ص.131 .

خلاصة الفصل

لقد جاءت ظاهرة الحراك السياسي في دول المنطقة العربية ليعبر عن نوع من الإنقطاع بين الأجيال الجديدة والنخب السياسية التقليدية، ومع سقوط الأنظمة السياسية القائمة تم التأكد بالفعل من أن الحراك السياسي لم يكن ناجم عن قرارات سياسية غربية فقط وإنما بفعل عوامل أخرى اقتصادية، سياسية، إجتماعية محلية فقد كان من الصعب جدا التنبؤ بديناميات هذا الحراك في المقابل الدور الخارجي حاول جاهدا لاحتواء هذا الحراك في المنطقة العربية، مع توجيهه خدمة لمصالحه ومآربه الشخصية.

يشير "روبرت كابلان Robert Kablane " في مقال له بعنوان "النظام العربي الجديد" إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب الشأن الفلسطيني بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان واهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجة الكبرى من التغيير .

ومن المرجح جدا أن تتوسع دائرة الحراك السياسي في المنطقة العربية في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات التي تعاني من التهميش والاقصاء.